تشخيص واقع الابتكار المالي في ظل الصناعة المصرفية الإسلامية

د/ الغالي بن ابراهيم
جامعة بسكرة

الملخص :

يأتي الاهتمام بالابتكار المالي في القطاع المصرفي الإسلامي في ظل الضغوطات التنافسية الحادة التي تفرضها التغيرات الجذرية في العالم ، بفضل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،وتبقى المنافسة غير متكافئة بالنسبة للخدمات المصرفية الإسلامية إذا لم تتمكن من تطوير منتجات جديدة تمتاز بالمرونة.

فكان حري على البنوك الإسلامية إيجاد طرق جديدة وأدوات مبتكرة قادرة على استيعاب التغيرات والتقلبات في الأسواق المالية العالمية التي تتسم بمخاطر عالية.

الكلمات المفتاحية : الابتكار المالي ،المنتجات المالية ، المصرفية الإسلامية.

Abstract :

Attention to the issue of financial innovation in the Islamic banking sector comes under severe competitive pressures imposed by the radical changes taking place in the world, because the telecommunications and information technology revolution, and remain unequal competition for Islamic banking services if you can't develop new products characterized by flexibility.

Was behooves on Islamic banks to find new ways and innovative tools able to accommodate changes and volatility in global financial markets that are high-risk.

Key words :financial innovation, financial products, the Islamic banking.

مقدمة :

يواجه العمل المصرفي الإسلامي خلال السنوات الأخيرة تطورات سريعة متلاحقة على المستوى العالمي، تتمحور حول مجالات متعددة عمودها الفقري هو الابتكار المالي ، وذلك على عدة مستويات ،سواء أكان ذلك على مستوى الابتكارات التكنولوجية الحديثة وتوظيفها في تقديم و أداء الخدمة المصرفية، أو على مستوى تقديم منتجات جديدة تلبية للحاجيات والرغبات المتنامية للعملاء ،وهذا ما جعل من العمل المصرفي الإسلامي صناعة عالمية مزدهرة ونابضة بالحيوية تستقطب اهتماما وإقبالا عالميا متزايدا يوما بعد يوم.

إذ إن القوة الدافعة التي تقف وراء عمل البنوك الإسلامية هي الابتكار المالي ، والذي يعد نواة القطاع المصرفي الإسلامي ،بكونه مقياس لأداء وفعالية وكفاءة البنوك في سعيها لتحقيق الريادة في قطاع الصناعة المصرفية ، لأجل ذلك تنفق الأموال الطائلة لبناء بيئة مالية قائمة على الابتكار والتي من شأنها تعزيز السيولة المالية، تطوير الأدوات المالية وإيجاد قنوات للتنويع في الإيرادات في ظل مستويات مقبولة من المخاطر ،وبكل تأكيد تلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء دون الخروج عن إطار فقه المعاملات المالية الإسلامية .

إشكالية الدراسة :

وإدراكا من القائمين والمهتمين بالمنظومة المصرفية الإسلامية بأهمية ابتكار أدوات مالية إسلامية ، سعت إلى تطوير ومحاولة إيجاد أدوات مالية ذات فعالية عالية تجمع بين الربحية والتنويع والاستجابة لمختلف آجال الاستحقاق والرغبات،ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية :

- هل طورت الصناعة المصرفية الإسلامية نفسها لتتمكن من تقديم مجموعة شاملة من الحلول المالية البديلة والتي تتوافق مع المبادئ الأخلاقية ؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تمت صياغة ثلاثة فرضيات رئيسية على النحو التالي:

1. تجاوزت الصيرفة الإسلامية مرحلة إثبات الوجود لتدخل مرحلة جديدة تكمن في الابتكار والمنافسة عالميا ؛
2. للبنوك الإسلامية منهج فكري خاص بها مستقل تماما عن منهج البنوك التقليدية في ابتكار وتطوير منتجات مصرفية حديثة تمكنها من المنافسة عالميا؛
3. تمتلك البنوك الإسلامية استراتيجيات واضحة وهادفة في مجال الابتكار المالي والتي تمكنها من ضبط منتجاتها بعيدا عن المحاذير الشرعية.

منهج الدراسة :

وفقا لطبيعة الموضوع فقد كان لزاما على الباحث اعتماد أسلوب محايد من خلال منهجية ملتزمة بأدوات البحث العلمي، وقد تطلب ذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي،الذي يقوم بتجميع البيانات والمعلومات وتلخيص الحقائق المتعلقة بالابتكار المالي في المصارف الإسلامية،وتحليلها وفق أدوات ووسائل علمية مختلفة.

وصف لخطة الدراسة :

وسعياً للإلمام بالموضوع محل الدراسة،فقد تم تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية، على النحو التالي:

المحور الأول :مفهوم الابتكار المالي في ظل المنظومة المصرفية الإسلامية .

المحور الثاني :الحاجات المتعددة للابتكار المالي وفق مناهج محددة في البنوك الإسلامية.

المحور الثالث :مسيرة الابتكار المالي في المصارف الإسلامية وأهم معوقاته.

المحور الأول :مفهوم الابتكار المالي في ظل المنظومة المصرفية الإسلامية.

إن أساس وجود المصرفية الإسلامية يستند للابتكار المالي والاختلاف عما هو سائد في البنوك التقليدية بإيجاد أدوات مالية واستثمارية مستمدة من فقه المعاملات المالية الإسلامية ولا تعترف بسعر الفائدة الربوي معيارا لتحقيق الأرباح.

أولا :تعريف الابتكار المالي المصرفي .

إن أبسط تعريف للابتكار هو: تطبيق الأفكار المطوّرة أو الأساليب التي ستلبّي الاحتياجات الحاليّة أو الجديدة في السوق،" فعندما نبتكر في البنك نقوم بتغيير المنتجات والخدمات التي نقدّمها تلبيةً للاحتياجات المُتغيّرة للسوق ولعملائنا ، وإذا تمكّنا من إنجاز هذا التغيير قبل منافسينا، سنحظى برضا العملاء الجدد إلى جانب الاعتزاز بعملائنا الحاليين ، و الابتكار لا يعني بالضرورة أن تكون أول من يُنجز شيئًا، بل يعني أن تُنجزه بشكل مختلف وأفضل من أي شخص آخر، وأن تضمن أنّ المنتج أو الخدمة التي تطرحها في السوق ستلبّي احتياجات العملاء"[1].

وكذلك يعرف الابتكار المالي أو ما يسمى بالهندسة المالية"بأنها التصميم والتطوير و التنفيذ لأدوات و آليات مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمـــويل"[2] ،وهو بذلك يشير إلى أن الهندسة المالية تتضمن ثلاثة أنواع من الأنشطة التالية: [3]

1. ابتكار أدوات مالية جديدة ؛
2. ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة ،مثل :التبادل من خلال الشبكة العالمية والتجارة الإلكترونية؛
3. ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية ،مثل :إدارة السيولة أو الديون ،أو إعداد صيغ تمويلية لمشروعات معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع؛

وأن تكون الابتكارات في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشريعة الإسلامية

❖ ومما سبق نستنتج أن :

الابتكار المالي هو قدرة البنك على التوصل إلى ما هو جديد غير مألوف وغير متداول أو إعادة تطوير ما هو مطبق ، بحيث يضيف قيمـــة اكبر وأسرع من المنافسين في السوق و الميل نحو تقديم منتجات وخدمات وتقنيات مالية ومصرفية مصممة خصيصًا لتلبية حاجيات العملاء والمتوافقة مع ضوابط وقواعد فقه المعاملات المالية الإسلامية .

وبذلك فإن الابتكار المالي في ظل المنظومة المصرفية الإسلامية من حيث المفهوم العام لا يختلف عن مفهومه في البنوك التقليدية وهو إيجاد أدوات جديدة تتناسب مع المتطلبات الحديثة في ظل التغيرات في رغبات وحاجيات العملاء ، وانما يختلف عنها من حيث الوسيلة والغاية والأهداف فلابد من شرعية الوسائل المستخدمة في عملية الابتكار وتكون موجهة لتجسيد أهداف تحقق المصالح العامة وليس فقط الشخصية .

ثانيا : ضوابط الابتكار المالي في البنوك الإسلامية .

يستند الابتكار المالي في البنوك الإسلامية إلى مجموعة من الأسس والقواعد والتي تتمثل في خمسة ضوابط رئيسية ،وهي :

1. الاستناد إلى العقيدة الإسلامية :

يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المنتجات المصرفية الإسلامية في مراعاة ما شرعه الله سبحانه وتعالى في المعاملات ، بإحلال ما أحله و تحريم ما حرمه ، باعتماد الشريعة الإسلامية أساسًا لجميع التطبيقات واتخاذها مرجعا لا يمكن الحياد عنها .

2. استبعاد الفوائد الربوية:

إن الركيزة الأولى التي يبنى عليها الاقتصاد الإسلامي ومن ثم البنوك الإسلامية وبالتالي الابتكار المالي هي تحريم الربا ، فهي شرط أساسي و ضروري في المعاملات المالية القائمة والمستحدثة، والأدلة من الكتاب والسنة فهي كثيرة ، ويكفي التأكيد على إجماع الفقهاء و العلماء بحرمة الربا .

3. تجنب التعامل بالجهالة و الغرر:

يهدف تحري الحلال في التمويل و الاستثمار في البنوك الإسلامية للتأكد من تحصيل المال تحصيلا شرعيا ، واستخدامه استخداما خال من أي محظور شرعي وفق الأوامر و النواهي التي تحدد معالم الاقتصاد الإسلامي ، ومنه ضرورة تجنب ابتكار أدوات مالية جديد تكون فيها شبهة الجهالة أو الغرر أو الغبن و أكل أموال الناس بالباطل.

4. الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح و الخسارة :

إن الأساس الذي تبنى علية عملية تطوير آليات تمويلية جديدة أو ابتكار صيغ وأدوات مصرفية إسلامية حديثة هو المبدأ العام لعمل البنوك الإسلامية نفسها ،ألا وهو المشاركة في النتيجة ربحا و خسارة ، كسبا وغرما ، بدلا من فائدة ثابتة ، وتستند هذه

الآلية إلى قاعدة الخراج بالضمان ، وقاعدة الغنم بالغرم ، ويقصد بهاتين القاعدتين ، أن الحصول على العائد أو الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة.

5. الكفاءة الاقتصادية:

ضرورة أن يستند الابتكار المالي في المصارف الإسلامية إلى الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة.[4]

ثالثا : أهمية الابتكار المالي للمصرفية الإسلامية .

تكمن الأهمية الرئيسية للابتكار المالي في الدور المحوري الذى يقوم به في تنمية القطاع المصرفي الإسلامي،وزيادة الكفاءة الاقتصادية للبنوك عن طريق تحسين أدائها ووظائفها، ويتفرع من هذه الأهمية الرئيسية جملة من النقاط التالية:[5]

1. تنويع مصادر الربحية للبنوك الإسلامية ؛
2. استجابة لفرص استثمارية وفقا لتطلعات المستثمرين والمؤسسات معا؛
3. ابتكار منتجات مصرفية إسلامية جديدة تدعم استقطاب الودائع وتزيد من القدرات التمويلية ؛
4. تجنب تقادم المنتجات الحالية للمحافظة على النمو، وكما هو معلوم أن لكل منتج دورة حياة وفي مرحلة تشبع السوق يتوقف الطلب على المنتج ويستقر عند أدنى مستوياته؛
5. درء للمخاطر واللايقين المحيط بالأنشطة الاستثمارية بتنويع صيغه وقطاعاته؛
6. التعامل مع قيود المنافسة الدولية ودعم المركز التنافسي للمؤسسة المالية في السوق؛
7. المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ؛
8. التطوير المستمر للمنتجات يزيد من خبرة المؤسسة ويبقيها في حيوية مستمرة.

❖ **بالإضافة إلى عناصر أخرى، وهي :**

1. دعم الكفاءة المالية للأسواق النقدية والمالية على حد سواء من خلال السرعة والشفافية التي تنعكس في سعر المنتجات الجديدة؛
2. تحسين نظم المدفوعات البنكية إلكترونيا باستغلال التطور التقني الحاصل في مجال الوسائط الإليكترونية والرقمية ،مما يقلص الضغط على شبابيك السحوبات الجارية لدى البنوك ؛
3. حل مشكلة السيولة الفورية؛

4. إيجاد حلول للتحوط ضد المخاطر المالية وفق طريق آمنة وغير تقليدية لتنفيذ العمليات المصرفية؛
5. تسهيل تواصل العميل مع البنك من خلال قنوات متعددة سواء الانترنت أو الهاتف الذكي أو مركز خدمة العملاء أو البريد الصوتي أو الرسائل النصية القصيرة؛
6. يوفر الابتكار المصرفي حلول ذكية من خلال احداث ثورة في صناعة المصارف الإسلامية بتسريع عملية معالجة البيانات فيما يتعلق بالتحويلات النقدية وغير النقدية ؛
7. يسهم الابتكار المالي في تلبية رغبات العملاء المتنوعة وتغطية كافة القطاعات الاقتصادية التي ترغب في التمويل والاستثمار؛
8. البحث عن منتجات مصرفية إسلامية بديلة للمنتجات المصرفية التقليدية.

رابعا : مراحل الابتكار المالي المصرفي .

يستند الابتكار المالي على مبدأ الرشادة المالية والاقتصادية لاختيار أحسن البدائل الممكن اعتمادها في الممارسات الفعلية بصفة كلية أو جزئية في النشاط المصرفي ، والتي يطمح من خلالها البنك إلى تحقيق مكاسب معتبرة في حالة النجاح، ولذلك فإن كل عملية ابتكار في المصارف الإسلامية تمر بخمسة مراحل رئيسية ، وهي :

1. تحديد الاحتياجات المالية للمتعاملين الاقتصاديين؛
2. تحديد النقائص وأوجه القصور في جوانب التمويل ؛
3. محاولة سد تلك الفجوة بإيجاد المنتج أو الأداء أو التقنية المناسبة لها.
4. طرح المنتج الجديد أو الأداة أو التقنية الحديثة في السوق ؛
5. تقيم مدى نجاعة المنتج الجديد أو الأداة أو التقنية الحديثة بعد دخولها حيز التطبيق ؛
6. تأكيد اعتماد الابتكار الجديد أو حذفه من السوق .

المحورالثاني :الحاجات المتعددة للابتكار المالي وفق مناهج محددة في البنوك الإسلامية.

الابتكار المالي في البنوك الإسلامية ضرورة ملحة في ظل مجموعة من المعطيات والمبررات ،و وفق مناهج متعددة.

أولا :حاجة البنوك الإسلامية للابتكار المالي :

على الرغم من أن المصارف الإسلامية نجحت في اثبات وجودها وترسيخ تجربتها في صرح الصناعة المصرفية العالمية ، إلا أنها لا تزال في أمس الحاجة لبذل المزيد من الجهد لتعزيز هذا النجاح ،وهذا راجع إلى العوامل التالية :

1. المنافسة الكبيرة من البنوك التقليدية :

تواجه البنوك الإسلامية منافسة شرسة تفرضها البنوك التقليدية التي اقتحمت بدورها هي الأخرى مجال الصيرفة الإسلامية ، من خلال فتح شبابيك للمعاملات المالية الإسلامية بهدف اقتناص عملاء البنوك الإسلامية ، إذ أنه يوجد قرابة330بنك تقليدي يقدم منتجات مصرفية إسلامية، "ومن أمثلة هذه البنوك التقليدية نجد بنوك دولية عملاقة على غرار تشيس مانهاتن ، سيتي بنك ، ايه عن جرندلايزر و لكين ورت بينسون ، و بنوك أخرى مثل يونيون بنك أوف سويزرلاند...، فبنك مصر في مصر والبنك الأهلي التجاري في السعودية فتحا فروعا إسلامية ، وفي ماليزيا سمح للبنوك التجارية بفتح نوافذ إسلامية"[6].

- ❖ وفي حقيقة الأمر فإنه يمكن النظر لهذه الإشكالية من زاويتين متعاكستين ، فمن جهة يمكن القـــول أن المنافسة إيجابية ، لأنه ببساطة قد تمكن البنوك الإسلامية من تحسين جودة الخدمات القائمة ، وابتكار صيغ و منتجات مالية جديدة غير ربوية ، مما قد يسهم في رقي العمل المصرفي الإسلامي، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون سلبية على المصارف الإسلامية ،نظرا لافتقارها للخبرة الكافية وحداثة نشأتها ، أضف إلى ذلك الغموض الذي يشوب بعض أنشطتها والصيغ التي تتعامل بها مقارنة بالبنوك التقليدية التي تتوفر على خبرة كافية للتنويع و الابتكار،مما يعرض البنوك الإسلامية إلى منافسة غير متكافئة.

2. التنامي و التطور المتزايد للرغبات المالية للزبائن:

وهذه الحاجة هي نتيجة حتمية لتحسن مستوى المعيشة والمستوى الثقافي العام في المجتمع ، والذي يؤدي بدوره إلى تغير حاجات الفرد ونوعية الوسائل والمنتجات والخدمات المطلوبة لإشباعها ، مما يفرض على البنوك الاسلامية متابعة هذه التغيرات والاستجابة السريعة لها من خلال تحسين المنتجات الحالية و ابتكار خدمات مالية حديثة ،ومواكبة التطورات المصرفية محليا وعالميا في ظل مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية .

3. التطور التكنولوجي:

دفعت الطفرة الإلكترونية التي شهدتها القطاعات المصرفية العالمية، خلال الأعوام الماضية، البنوك الاسلامية إلى ضرورة تعديل استراتيجياتها في تقديم الخدمات المالية لعملائها ،لتضع في أولوياتها تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية لتفادي تقادمها واستحداث برامج للبحث والتطوير و أساليب جديدة في الابتكار ، وهذا يعد مؤشرا واضحا على استجابة البنوك لهذا التطور في ظل ثورة المنتجات المصرفية الإليكترونية.

ثانيا :مناهج الابتكار المالي في المصارف الإسلامية .

للابتكار المالي في البنوك الإسلامية مدخلين أو منهجين رئيسيين، كما يلي :

1. منهج المحاكاة:

أ.تعريف منهج المحاكاة:

والذي يعني أن يتم مسبقا التعرف على النتيجة المراد الوصول إليها من خلال تحوير منتج تم ابتكاره وفق أسس الهندسة المالية للبنوك التقليدية وجعله يتماشى مع متطلبات البنوك الإسلامية ، وفي الغالب عملية المحاكاة تتم على الأدوات المالية التقليدية التي لا تكون محل خلاف أو شك من الناحية الشرعية ، وإن كانت محل خلاف لكن يمكن تحوير الشبهة لتصبح مقبولة إسلاميا .

ب. ميزة منهج المحاكة لصالح البنوك الإسلامية :

إن محاكاة المصرفية الإسلامية لنظيرتها التقليدية في الابتكار المالي تبقى من أهم المشكلات التي تواجه البنوك الإسلامية وتحرفها عن مسارها ، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن جميع المنتجات التي تقدمها الصناعة المالية التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي، إذ يجب التمييز بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه، وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة التقليدية – ومع ذلك يترك هذا أثره الخطير – في حين لا يتطلب إنتاج هذه الأدوات الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل مجرد متابعة المنتجات التي تطرحها الصناعة التقليدية وتقلدها من خلال توسيط السلع[7].

ج. سلبيات منهج المحاكاة على البنوك الإسلامية :

في المقابل هناك الكثير من السلبيات لهذه المنهجية، منها :[8]

- أن الضوابط الشرعية تصبح مجرد قيود شكلية،وهذا مايضعف قناعة العملاء بالمنتجات الإسلامية، ويجعل التمويل الإسلامي محل شك؛
- فيظل المحاكاة تصبح الضوابط الشرعية عبئًا وعائقًا أمام المؤسسات المالية، إذ هي لا تحقق أي قيمة مضافة، بل مجرد تكلفة إضافية يتحملها العميل لتكون المنتجات الإسلامية المقلدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات الربوية،مع أنها تحقق في النهاية النتيجة نفسها؛
- إن المنتجات التقليدية تناسب الصناعة التقليدية وتحاول معالجة مشكلاتها،و محاكاة هذه المنتجات يستلزم التعرض لنفس المشكلات، وهذا بدوره يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية بحيث تصبح الصناعة الإسلامية في النهاية تعاني من نفس الأزمات التي تعاني منها الصناعة التقليدية.

2. منهج الأصالة والابتكار:

أ.تعريف منهج الأصالة والابتكار:

الطريقة الثانية لتطوير المنتجات الإسلامية هو البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لهم،والاستجابة لاحتياجات العملاء هي مصدر الإبداع والابتكار[9].

ب. ميزة منهج الأصالة والابتكار للبنوك الإسلامية :

يتطلب هذا المنهج دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها ،ولاريب أن هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة،لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية، والتكلفة غالبًا تكون مرتفعة في بداية تطبيق المنتج، ثم بعد ذلك تنخفض التكاليف إلى مستوى التكلفة الحدية المعتادة في المنتجات المالية، لكن المؤسسة لتي تبادر أو لا تنجح في استقطاب نسبة أكبر من السوق ومن ثم تضمن جدوى طرح المنتجات الجديدة، كما يعمل هذا المنهج على الحافظ على استقلالية البنوك الإسلامية وجعل الابتكار المالي ينبع من عمق المنظومة الفكرية للمصرفية الإسلامية ،والذي من شأنه أن يرفع قدرة الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية الإسلامية [10].

ج. متطلبات منهج الأصالة والابتكار في البنوك الإسلامية :

لتجسيد هذا المنهج يحتاج إلى تظافر مجموعة من العوامل والشروط ، أهما :

- ضرورة توافر البنوك الإسلامية على إطارات وكوادر بشرية مدربة ومؤهلة بما يكفل القدرة على التطوير والابتكار؛
- ضرورة إيجاد بيئة مالية وتشريعية ومراكز بحث متطورة بإمكانها المساهمة في الابتكار المالي؛
- دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء المتنامية والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها؛
- دراسة مستمرة لاحتياجات السوق المصرفية العالمية للمنتجات والأدوات المالية الجديدة ومدى امكانية المساهمة فيها.

المحور الثالث :مسيرة الابتكار المالي في المصارف الإسلامية وأهم معوقاته.

مرت البنوك الإسلامية بعدة مراح في تطوير منتجات مالية إسلامية منذ طهوره إلى يومنا هذا و واجهت العديد من العراقيل .

أولا : مسيرة الابتكار المالي في المصارف الإسلامية.

1. المرحلة التمهيدية للابتكار المصرفي الإسلامي (1970 – 1989) :

لقد واجه رواد البنوك الإسلامية مشكلتين أساسيتين وهم بصدد إحياء وتجديد أدوات التمويل الإسلامي ، الأولى تخص انتقاء أكثر الأدوات ملائمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية المعاصرة ، والثانية تخص تجديد هذه الأدوات بإجراء التعديل والتطوير في كل منها حتى يمكن الاعتماد عليها خلال النشاط المصرفي،إلا أن عملية تجديد وتطوير الأدوات التقليدية للتمويل الإسلامي لم تكن سهلة ، ولم يكن ممكنا أن تتم دفعة واحدة ، مهما بلغت الخبرة والمعرفة لدى من قام بذلك . [11]

وترتب عن ذلك دراسة وتطوير خدمات المصارف الإسلامية وتعديل العقود المعروفة في الوقت الحالي، كأدوات للتمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، وهي عقود مطورة من عقود وصيغ أصلية في فقه المعاملات المالية ، وهذه الصيغ تمثلت في الآتي :[12]

أ. تطوير صيغة المرابحة إلى المرابحة للآمر بالشراء مع دفع العربون (التسبيق) ومع إمكانية تقسيط قيمة المرابحة ؛

ب. تطوير صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ، فظهر نوعان من الإجارة ، وهما التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي؛

ج. تطوير صيغة السلم ، فبدلا من التعامل المباشر بالسلم يستخدم السلم الموازي ؛

د. تطوير صيغة الاستصناع إلى عقد الاستصناع الموازي ؛

ه. تطوير صيغة المضاربة إلى المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة ؛

و. تطوير خدمة المشاركة إلى المشاركة الثابتة والمشاركة المنتهية بالتمليك .

2. مرحلة ركود الابتكار المصرفي الإسلامي (1990 – 1999) :

إذا كانت الأدوات المالية قد نجحت بعد تطويرها الأول في إنجاز بعض أهداف الصيرفة الإسلامية ، إلا أن التمويل المصرفي الإسلامي عاش حالة من الركود بعد حقبة الثمانينات من القرن الماضي لأنه عجز عن التطور والتطوير ، الذي يعتمد على الابتكار والتجديد ، وهذا بدوره يستدعي الاجتهاد فهذه ليست من الثوابت العقدية ، ولم يكن اختلاف العلماء من المدارس الفقهية المختلفة في بعض التفاصيل إلا لبس ، وذلك من قبيل الحرص على التمسك بالثوابت الشرعية ،وكذا مجارات التطورات و المستجدات في الحياة الاقتصادية في ظل الثوابت الشرعية .[13]

❖ إلا أن هذه المرحلة التي تلت عملية إيجاد أدوات مالية إسلامية أساسها صيغ ومعاملات ثابتة في فقه المعاملات المالية الإسلامية أمر منطقي ، لأن مرحلة الابتكار تليها مباشرة مرحلة أكثر أهمية وهي مرحلة التنفيذ والتجسيد الفعلي للمنتجات الجديدة ، وكذا فهم مضمونها وطرق تطبيقها وإثبات وجودها .

3. مرحلة مواكبة الابتكارات الحديثة (2000 – 2014) :

حققت المصرفية الإسلامية نجاحا كبيرا في تطوير العمل المصرفي الإسلامي من خلال أدوات ومنتجات مبتكرة ، و التي تمثلت في الصكوك الإسلامية Islamic bonds، والتي هي منتج مالي إسلامي بدأ على يد الأكاديميين والعلماء المسلمين ، ثم دخلت السوق من بوابة الفقه الإسلامي وليس من بوابة الممارسات المصرفية الفعلية ، ونشأ بعدها سيل من التطبيقات للصكوك في بلدان متعددة منذ أوائل عام 2001 ، عندما أصدرت البحرين أول الصكوك الإسلامية المبنية على فكرة الأصول الثابتة المؤجرة ، ثم قامت منظمة المراجعة والمحاسبة المالية الإسلامية بالبحرين بإصدار المعيار رقم 17 في شهر نوفمبر 2003 حول الصكوك الإسلامية .[14]

وتمثلت أهم إصدارات الصكوك المبتكرة خلال هذه الفترة ،فيما يلي :

أ. صكوك الصناديق الاستثمارية؛

ب. صكوك الإجارة؛

ج. صكوك المقارضة (المضاربة)؛

د. صكوك المشاركة؛

ه. صكوك المرابحة(ممكنة فقط في حالة السوق الأولي) .

وتجاوزت قيمة الصكوك خلال سنة 2013 الـ 100مليار دولار من حيث إصدارات الصكوك الجديدة لتنهي السنة بإجمالي إصدارات بمبلغ 119.7 مليار دولار،على الرغم من أن المبلغ المسجل جاء بانخفاض بنسبة 8.77%عن سنة 2012 [15].

وكشف تقرير حول التنافسية العالمية للقطاع المصرفي الإسلامي 2013- 2014، والذي أطلقته إرنست ويونغ (EY) خلال المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية في المنامة بالبحرين أن العديد من المصارف تقوم حالياً باستبدال أو ترقية نظامها المصرفي الأساسي في ضوء معايير «بازل 3» والمبادئ التوجيهية لمجلس الخدمات الإسلامية المالية ، و التعاون بين مقدمي خدمات الاتصالات المتنقلة والمصارف لتعزيز سرعة اعتماد الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، وتجاوز نطاق عمليات الدفع إلى وفورات ومنتجات تمويلية أكثر تعقيداً ،والذي سيكسبها كفاءة أكثر للانفتاح على الأسواق المالية العالمية.

إلا أن ما يعاب على البنوك الإسلامية – حسب ما كشفت عنه الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا مقرها ماليزيا)- ازدياد انتشار ظاهرة المشتقات المالية الإسلامية، وقالت في دراسة لها بعنوان "المشتقات المالية والتمويل الإسلامي": إن معدل نمو هذه المشتقات يزيد على أي قطاع آخر من الأوراق المالية، وعزت التوسع في هذا الانتشار إلى مرونتها وسهولة استخدامها ، واعتبرتها من البدائل المفيدة للاحتفاظ بالسلع الرئيسة[16]،غير أن المشتقات ما زالت موضع تحفظ من قبل العلماء ورجال الدين، كونها تنطوي على الغرر.

ثانيا : مشاكل الابتكار المالي في المصارف الإسلامية .

تواجه البنوك الإسلامية مجموعة من المشاكل تقف عائقا في طريق تجسيد ابتكاراتها المالية ، وهي بمثابة تحديات مفروضة إما من المحيط الذي تنشط فيه (عوامل خارجية) أو نابعة من عمق منظومتها الداخلية (عوامل داخلية) .

1. التحديات الداخلية للابتكار المالي في البنوك الإسلامية :

تتجسد التحديات الداخلية للابتكار المالي في البنوك الإسلامية فيما يلي : [17]

أ. تعتمد البنوك التي تقدم خدمات مالية متوافقة ومبادئ الشريعة الإسلامية بشكل أساسي على الصيغ التمويلية منخفضة المخاطر، أي تلك التي تكون عوائدها شبه مؤكدة و هي البيوع وبشكل خاص البيع الآجل والمرابحة والإجارة (التمويلية والتشغيلية) ثم المشاركات (المشاركة والمضاربة)،وهذا لا يتوافق مع روح التمويل الإسلامي القائم على المشاركة ، مما يحد من القدرات الابتكارية لديها ؛

ب. وجود بطء في طرح المنتجات المبتكرة ، وسبب ذلك مرده أن البنوك تدخل في استثمارات بأموال المودعين (الغالب أصحاب الودائع الجارية ولأجل)، ولاشك أن الاستثمار بأموال الغير (وهي أموال مضمونة لأصحابها) فيه مخاطر إضافية على البنك، لهذا تتجه تلك الأموال بشكل طبيعي نحو الاستثمارات الأقل خطرا؛

ج. تخوف البنوك الإسلامية من إخفاق المنتجات الجديدة ؛

د. أن الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية مضبوط بضوابط قوية، عكس الابتكار في الصناعة التقليدية حيث لا ضوابط أمام المهندس المالي والعاملين في مجال البحث والتطوير ، لهذا السبب لا يمكن التعامل بأدوات تقوم على الفائدة أو العوائد المضمونة أو التعامل بعقود الخيارات المالية والمشتقات الائتمانية؛

ه. الابتكار والحلول الجديدة دائماً ما تصطدم بالاختلافات الفقهية، وآثارها على الصناعة المالية الإسلامية في حد ذاتها قضية مختلفا عليها بين من يرى أنها تمثل أحد العوائق التي تحد من انتشار التمويل الإسلامي ،ومن يرى أنها تؤدي إلى التنوع وإثراء تجربة الصناعة المالية الإسلامية؛

و. غياب الكفاءات البشرية التي تتمتع بمعرفة أساسيات العلوم المالية والمصرفية، إضافة إلى الإلمام بالعلوم الشرعية.

2. التحديات الخارجية للابتكار المالي في البنوك الإسلامية :

تتجسد التحديات الخارجية للابتكار المالي في البنوك الإسلامية فيما يلي:

أ. خضوع المؤسسات المصرفية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها في الدول التي تنشط فيها ،ومعاملتها بنفس المعايير والضوابط المالية المطبقة على البنوك التقليدية ، وبالتالي قصور بعض القوانين على معالجة مهمة البنوك الإسلامية في تحقيق متطلبات عملائها في تطبيق صيغ التمويل ألا ربوية؛

ب. افتقار البنوك الإسلامية إلى آليات وأدوات تكنولوجية حقيقية لتطوير خدماتها و تحسين نوعيتها ، خاصة التي تنشط في دول لا تتوافر على البنية التكنولوجية الحديثة أو البطء في تطبيق بعض الوسائط الإليكترونية ، مما يحد من قدرة تلك البنوك في ابتكار أدوات مالية مصرفية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ، ولا يتسنى لها ذلك إلا بمسايرتها للتكنولوجيات الحديثة ، ومحاولة تقليص الفجوة التكنولوجية بينها وبين الصناعة المالية التقليدية ، خصوصا أن التسارع في التغيرات والتعقد في الاحتياجات المالية والمصرفية للأفراد والمؤسسات لابد أن يصاحبه تسارع في التطوير والتحديث في النظم والخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة ؛

ج. الافتقار إلى أسواق مالية ثانوية إسلامية للتداول ،إذ لا يمكن للبنوك الإسلامية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية أو المؤسسات المصرفية التقليدية في حال نقص السيولة أو الرغبة في توظيف فائض السيولة لديها ، لاختلاف طبيعة عمل هذه المؤسسات عن طبيعة عمل البنوك الإسلامية ؛

د. عدم وجود هيئات رقابة شرعية في المستوى المطلوب خاصة من الناحية التقنية إذ يفتقرون للخبرة بالأمور المحاسبية و المالية ، مما يجعل الحكم من قبلهم على أدوات وصيغ التمويل وآليات العمل الجديدة في كثير من الأحيان تشوبها الكثير من الشكوك والانتقادات مما يصعب التوصل إلى فتوى موحدة.

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لرسم معالم الابتكار المالي في ظل القطاع المصرفي الإسلامي، وذلك بغية تشخيص واقع الابتكار في خضم الضغوطات التنافسية الحادة التي تفرضها التغيرات الجذرية على البنوك الإسلامية ،والاستفادة منها كحلول تساهم مستقبلا في تطوير هذه الصناعة ،وختاما خلصت الدراسة إلى نتائج هامة ، أبرزها :

- طورت صناعة التمويل المصرفي الإسلامي نفسها لتتمكن من تقديم مجموعة شاملة من الحلول المالية البديلة والتي تتوافق مع المبادئ الأخلاقية بما في ذلك سلسلة كاملة من الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية وأدوات سوق رأس المال الإسلامية وحلول إدارة الثروات والأصول الإسلامية و بالإضافة إلى خدمات التمويل الأصغر؛

- لا يمكن للبنوك الإسلامية أن تنافس على المستوى العالمي باتباع نهج أسلمة المنتجات المصرفية التقليدية وإضفاء صبغة الشرعية عليها ،والذي من شأنه الإضرار بالصناعة المصرفية الإسلامية،إلا باتباع نهج الأصالة والابتكار ؛
- للحفاض على النمو والنجاح الذي حققه قطاع البنوك الإسلامية يستلزم عليها ابتكار منتجات تحمل طابع الاستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة و الاستفادة من التقنية الحديثة المتسارعة والمتطورة والتي هي إحدى عناصر قوة النظام المصرفي التقليدي، وإلا فهي ستظل غير قادرة على المنافسة ؛
- تمتلك المصارف الإسلامية الكثير من الخيارات التي من شأنها المساهمة في ابتكار أدوات مالية جديدة تعمل على تخفيف المشاكل التي تعاني منها ، وهي معنية بالعمل على تنويع وتفعيل الأدوات المالية الأقل إشكالاً من الناحية الشرعية كالمشاركة؛
- إن نجاح المصارف الإسلامية يتطلب توفير أدوات مالية ذات فعالية وكفاءة عالية تجمع بين الربحية والتنويع والاستجابة لمختلف آجال الاستحقاق مع احترام الأسس والضوابط التي قامت عليها البنوك الإسلامية .

❖ **وفي سبيل تجاوز العقبات أمام تطوير وابتكار صيغ مالية إسلامية يتم التوصية بما يلي :**

- عدم اقتصار دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على التحليل والتحريم، بل عليها أن تقود عمليات الإبداع والتطوير في المنتجات والآليات المصرفية لدى المصارف الإسلامية؛
- ضرورة أن تكافح البنوك الإسلامية لتوفير الخدمات ومواكبة الطفرة التكنولوجية من خلال الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير وإبرام عقود واتفاقيات تعاون مع مؤسسات متخصصة في الدعم الفني لهندسة منتجات مالية تتلاءم وطبيعة المنظومة المصرفية الإسلامية ،لأن الإبداع والابتكار أهم أولويات المرحلة المقبلة؛
- ضرورة أن تكون لدى المصارف الإسلامية استراتيجيات واضحة وهادفة بهذا الخصوص والتي تمكنها من ضبط عملية الابتكار المالي بعيدا عن التخبط والتناقض بين الأهداف والتطبيق.

قائمة المراجع والهوامش

[1]عبدالله الرئيسي : الابتكار في مجال الصناعة المصرفية أكثر من مجرد استخدام للتكنولوجيا ، مجلة الراية الاقتصادية ، نشر بتاريخ 2014/11/17 .
http://raya.com/news/pages/4ce7a52a-2125-4933-acc3-ca9e61ceff4f#

[2]سامي السويلم : صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي ،مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاّستثمار–جدة –ديسمبر 200 ، ص (5) .

[3]عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 02 – المملكة العربية السعودية – 2007، ص (11).

[4]عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي : نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد الإسلامي،المجلد11 – المملكة العربية السعودية– 1999، ص (55).

[5]المراجع التالية :

- محمد عمر جاسر: نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة،مداخلة مقدمة في مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية تحت عنوان الواقع ..وتحديات المستقبل، تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين– صنعاء الجمهورية العربية اليمنية–في الفترة 20–21 مارس 2010.
- إبراهيم عبد الحليم عبادة : مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية ، دار النفائس للنشر والتوزيع – عمان ، الأردن – 2008 ،ص (112، 113) .
- فتح الرحمن علي محمد صالح: أدوات سوق النقد الإسلامية، مدخل للهندسة المالية الإسلامية، مجلة المصرفي ، العدد 26 ،بنك السودان –الخرطوم ، السودان – ديسمبر 2002.

http://www.bankofsudan.org/arabic/period/masrafi/vol_26/islamic.htm .

[6]منور إقبال وآخرون : التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية, ورقة عرضية رقم 2 ،ط1– جدة –1998،ص (21) .

[7]محمد عمر جاسر، مرجع سبق ذكره.

[8]سامي بن ابراهيم السويلم : التحوط في التمويل الإسلامي ،البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – جدة ، المملكة العربية السعودية – 2008،ص (128– 130).

[9]سامي بن ابراهيم السويلم : المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد، تاريخ النشر 2006/09/04 .

http://www.aleqtisadiah.com/news.php?do=show&id= 44288.

[10]سامي بن ابراهيم السويلم : التحوط في التمويل الإسلامي ، مرجع سبق ذكره، ص (131- 132).

[11]محمد محمود المكاوي : الاستثمار في البنوك الإسلامية ، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع – مصر – 2013 ، ص (388) .

[12]محمود حسين الوادي وعبد الله إبراهيم نزال : الخدمات في المصارف الإسلامية ، آليات تطوير عملياتها ، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان ، الأردن – 2010، ص (495 – 499) . بتصرف .

[13]محمد محمود المكاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص (388 ، 389) .

[14]منذر قحف: أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية – ماليزيا – 2011، ص (121 ، 122) .

[15]مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية:2.1 تريليون دولار أصول التمويل الإسلامي المتوقعة هذا العام ، تاريخ زيارة الموقع 2014/03/24.

http://ifecenter.com/Bayan/ar/content/21trylywn-dwlr-swl-ltmwyl-lslmy-lmtwq-hdh-lm.

[16]جريدة الاقتصادية الإليكترونية : المصرفية الإسلامية وسط تحفظ فقهي.. مصارف إسلامية تبحث سرا إصدار مشتقات مالية ، الأحد 3/07/1432 هـــ. الموافق 05 يونيو 2011 العدد 6446 .

http://www.aleqt.com/2011/06/05/article_545695.html.

[17]تم استنباطها وبتصرف تام من المرجع التالي :

- عبد الكريم قندوز: التمويل الإسلامي يجب أن لا يقتصر على المصارف الإسلامية ،تاريخ النشر15 /04 / 2013 .

http://main.iifef.com/?p=532#more-532